

التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1953م – 1989م

د. فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد

جامعة بحري – الخرطوم

مستخلص

تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي والسياسي للسودان. تناولت الهوية والتاريخ السياسي السوداني هي من إشكاليات عدم التطور الذي لازم إخفاقات الحكومات الوطنية المتعاقبة علي السلطة في السودان. والحكم كانت ولا تزال من أخطر واعقد المشاكل التي تهدد السودان في كيانها. لأنها مشكلة سياسية ذات أصول وجذور تاريخية. كان لابد من دراسة وتحديد معالم هذه الأزمة وطبيعتها وأبعادها وتطوراتها عبر تاريخ السودان السياسي. التباينات السياسية المختلفة وبرامجها ورؤيتها في معالجة قضايا السلطة والهوية السودانية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تمس العمود الفقري في كيان السياسة السودانية وهي مسألة الوفاق الوطني وأزمة الحكم والتي ترجع جذورها التاريخية لسياسات بدأت بالحكومة الاستعمارية تجاه إدارة السودان. وساهمت في تأجيجها الحكومات الوطنية المتعاقبة (الديمقراطية والعسكرية وحتى الحكومات الحديثة).

ومعلوم أن السودان هو أكبر الدول الإفريقية مساحة ما قبل الانفصال وأنه لذلك ونظراً لموقعه الجغرافي كجسر يربط بين إفريقيا وبلاد الشرق الأوسط فهو بالتالي من أكثر بلاد إفريقيا تنوعاً في المناخ والثقافة والأجناس. ومعلوم أيضاً أن هذه الاختلافات الطبيعية والثقافية والعرقية موجودة في كل جزء من أجزائه مما اثر بشكل فعال في هويته وتاريخه السياسي.

ABSTRACT

The present study explained the development of the Sudanese political and history no doubt, that the issues of the identity and the political history are regarded as one of the obstacles of development.

The crisis of the authority and regime were and how cause dangerous and complex problems which threat our country Sudan.

It is apolitical problem with roots and origin in the history of Sudan. There for, It is important to study and identity the features of the crisis, its nature, its dimensions and its development through Sudanese political history. As well as the studying of the political diversities and its programmers and vision in solving the issues of the authority and identity in Sudan.

The significance of the study is attributed to the national agreement, crisis of the regime which backed to the colonization's regime administration towards Sudan.

In fact Sudan is the biggest country in Africa before the separation and its abridge which links Africa with Middle East countries, There fore, it is a country of a great diversity in weather, culture and ethnics. These diversity causes a great affection in its identity and its political history.

التطور التاريخي السياسي والحضاري للسودان 1953م-1989م

كلمة السودان كان يطلقها الجغرافيون والمؤرخون العرب علي المنطقة شمال إفريقيا ونجوم الصحراء والتي تمتد من البحر الأحمر وحتى المحيط الأطلنطي غرباً نسبة إلى نهر النيل. ولكن وردت بعض الأسماء للسودان في كثير من الوثائق والمصادر التاريخية: تاسيتي - الإمبراطور / إمبراطور / إمبراطور / تانسو / واشهرها كوش في التاريخ القديم / وبلاد النوبة في العصر الوسيط. كما أن كلمة إثيوبيا أيضاً تعني أرض الحبشة.

خلفية تاريخية للواقع السياسي قبل 1953م:

مرّ السودان عبر تاريخه بالعديد من الحكومات الوطنية منها والاستعمارية. والسودان كما أُطلقت عليه في السابق العديد من الأسماء التي سبق ذكرها، فقد كان لبلد حضارات قديمة منها حضارة المجموعات وحضارة كريمة ونبطة ومروى في العهد

القديم. اما الفترة الوسيطة فقد تميزت بظهور المسيحية والإسلام، فقامت فيه ممالك
 إسلامية مثل دولة بني الكنز ومملكة تغلي والعباسية ومملكة الفور ومملكة الفونج التي
 كانت تتنافس على السيطرة على المنطقة.

وفي الفترة الحديثة التي امتدت منذ 1821م وحتى 1898م عانى السودان العديد من الأنظمة منها فترة التركية التي استمرت منذ غزو محمد علي باشا السودان في عام 1821م وحتى 1885م عانى السودان من الثورة المهدية في السودان وقضت علي الحكومة التركية وقامت دولة المهدية الوطنية منذ 1885م وحتى غزا الانجليز السودان في العام 1898م واستمر وجودهم في السودان إلى أن نال السودان استقلاله في يناير عام 1956م.

مارس الاستعمار البريطاني في السودان العديد من سياسات التي استنزفت البلاد مادياً وبشرياً. ونتيجة للسياسات الاستعمارية القاهرة، ولدت الحركة الوطنية المناهضة للوجود الأجنبي فيه، فظهرت الجمعيات السياسية مثل جمعية الاتحاد السوداني 1920م وجمعية اللواء الأبيض 1924م والتي كافحت الاستعمار بكل الوسائل، كما ظهرت الجمعيات الادبية التي لعبت دوراً كبيراً في دعم الحركة الوطنية عبر اندية الخريجين بعد أن ضيق الاستعمار الخناق علي الجمعيات السياسية. ١٩٣٨م في العام 1938م مؤتمر الخريجين العام من خريجي كلية غردون والذي قاد الح ١٩٤٥م الوطنية إلى أن برزت الاحزاب السياسية علي مسرح الحياة السياسة بالسودان في عام 1945م والتي قادت الحركة الوطنية السودانية إلى نال السودان استقلاله في يناير من ١٩٥٦.

اتفاقية الحكم الذاتي والحكومة الانتقالية الأولي 1953م-

1956:

كان مؤتمر الخريجين ١٩٥٥م تكون في عام 1938م من خريجي كلية غردون ١٩٥٥م قد وصل فعلاً إلى ما كانت تخشاه حكومة السودان وتجزع منه ١٩٥٥م أصبح الممثل لأغلبية الشعب السوداني والناطق باسمه والمعبّر عن أمانيه الوطنية ١٩٥٥م أرادت الحكومة قطع الطريق أمام المؤتمر ولكن المؤتمر سعي بكل ١٩٥٥م مطالب الشعب السوداني ورغبته في الحرية والديمقراطية مما دفع الحكومة الاستعمارية للإسراع بإقامة هيكلها الحاوية التي أسمتها بالدستورية ١٩٥٥م وادعت أنها الممثل الرسمي ١٩٥٥م مثل المجلس الاستشاري لشمال السودان ثم الجمعية التشريعية⁽¹⁾.

وتوالى الأحداث في مصر والتي انتهت بالانقلاب العسكري في العام 1952م وقد لعب اللواء محمد نجيب الذي كان معروفاً لدى السودانيون والذي عاش في السودان عندما كان والده يعمل فيه ودرس في كلية غردون ١٩٥٥م وقد سعي الثوريين إلى الاجتماع بقيادات العمل السياسي السوداني بالقاهرة والتشاور معهم تمهيداً للاتفاق مع الانجليز وصولاً لتحقيق الحكم الذاتي بالسودان ١٩٥٥م ١٩٥٥م السودان وأرسلوا وفداً للتفاوض حول مسألة الحكم الذاتي بالقاهرة والتي يجب أن تنتهي بحق السودانين في تقرير مصيرهم ١٩٥٥م وقد تحقق ذلك وتم توقيع الاتفاقية في 12 فبراير 1953م.

بعد الجهود الوطنية الخالصة تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي من خمسة عشر ١٩٥٥م وقد ناقشت الجمعية التشريعية مسودة نظام الحكم الذاتي ودستوره الذي نصّ ١٩٥٥م (قيام برلمان سوداني بموجب انتخابات عامة حرة ١٩٥٥م وعلي أن ينتخب البرلمان رئيساً للوزراء يعين مجلس وزرائه ويتولى السلطة التنفيذية وحكم البلاد) كما نصّ ١٩٥٥م (أن تكون رئاسة الدولة في يد الحاكم العام ومجلس الحاكم العام. ١٩٥٥م نصت المادة التاسعة علي أن الفترة الانتقالية كما حددها الأحزاب لا ينبغي أن

وتنتهي هذه الفترة عندما يجيز البرلمان السوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير⁽¹⁾ ويخطر الحاكم العام الحكومتين.

دخل قانون الحكم الذاتي طور التنفيذ في 21 1953
الخير والأمن وتطبيق اتفاقية الحكم الذاتي روحاً ونصاً وتحافظ علي حرمتها⁽²⁾. وفي 28 1953
لجنة الحاكم العام والتي تتكون من عضوين سودانيين هما الدرديري محمد عثمان وإبراهيم احمد وعضو مصري هو حسين ذو الفقار وعضو بريطاني هو جرانت اسميث Grant Smith وبرئاسة العضو الباكستاني ميان ضياء الدين⁽³⁾.
الانتخابات من قبل حكومة السودان في 7 1953
بيركتس وعضو بريطاني بيتي وعضو مصري هو عبد الفتاح حسن وبرئاسة العضو الهندي الدكتور سكو مارسن Sukumarsen⁽⁴⁾.

قامت الانتخابات في السودان وكان عدد الأحزاب التي خاضتها قليلاً نسبياً حيث شارك الحزب الوطني الاتحادي الذي تأسس عام 1952
واحد من الجنوب وهو حزب الأحرار الجنوبي.

وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية وأصبح الزعيم إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء ومحمد احمد محجوب في المعارضة واستمر هذا البرلمان المنتخب في
بعد الاستقلال لمدة ثمانية عشر شهراً وقد شهدت فترة الحكم الذاتي هذه حكم حزب سياسي واحد هو الحزب الوطني الاتحادي مما وفر للبلاد قطساً من الاستقرار

مكنها من انجاز أعمال كثيرة علي رأسها سودنة الوظائف الحكومية وجلاء القوات الأجنبية وتقرير المصير وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان⁽⁵⁾.

وقام البرلمان السوداني الأول بمهامه الوطنية بكل إخلاص وتفانٍ وحقّق إنجاز له هو اتحاد الصف الوطني لإعلان الاستقلال من داخل البرلمان يوم 19 ديسمبر 1955. وبعد الإعلان عقدت جلسة مشتركة بين مجلس الشيوخ والنواب وتم اختيار لجنة خماسية أجازت ألوان علم السودان وهم احمد محمد صالح احمد محمد الدديري محمد عثمان الفتح المغربي وتم اختياره بألوانه الثلاثة الأزرق رمزاً للنيل في اعلي العلم والأصفر رمزاً للصحراء في الوسط ثم الأخضر رمزاً للزراعة في الأسفل. واختير اليوم الأول من يناير 1956م ليرمز للاعتراف بالسيادة السودانية والاعتراف بالوحدة السودانية أمام البرلمان في جلسة علنية. وفي 1956م تم تلاّ إسماعيل الأزهرى خطابي الاعتراف من قبل البرلمان بالسيادة السودانية والاعتراف بالوحدة السودانية⁽⁶⁾.

وفي 1956م تم اختيار أحمد محمد إسماعيل الأزهرى وزعيم المعارضة محمد أحمد المحجوب برفق مع مشاركة بالاشتراك مع محمد أحمد المحجوب بإنزال علمي مصر وبريطانيا و Rhodes Parker وبعد ذلك قام إسماعيل الأزهرى وزعيم المعارضة محمد أحمد المحجوب برفع العلم السوداني الرسمي وانهى ذلك الاستعمار الذي استمر منذ 1899م وحتى تاريخ رفع العلم السوداني⁽⁷⁾.

بدأت الديمقراطية الأولى وقد ألف إسماعيل الأزهرى وزارة ائتلافية بعد وزارته الأولى واستمرت هذه الحكومة الائتلافية من فبراير 1956م وحتى يونيو 1956م ولقد بدأت تظهر الخلافات بين الأحزاب السياسية بعد إسقاط حكومة الأزهرى. ولقد وضع الخلاف الحزبي حول السياسة الخارجية في عام 1956م حول مشكلتي مياه النيل وحلايب وحول اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير المعروفة بالمعونة

التي كانت في عام 1958م ولم يجرز أي حزب من الأحزاب الأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل حكومة منفرداً فتشكلت حكومة ائتلافية فجاءت وزارة عبد الله خليل يقودها حزب الأمة واستمرت حتى انقلاب الفريق إبراهيم عبود في نوفمبر 1958³⁽⁸⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع المعونة الأمريكية كان وراء تقويض النظام البرلماني الذي أجاز بعد نقاش مستفيض مشروع المعونة الأمريكية في 1958/7/3 الذي أجاز بعد نقاش مستفيض مشروع المعونة الأمريكية في 1958/7/3 موضوع أيده من أيده من الحزبين المؤتلفين علي رأسهم حزب الأمة وعارضه حزب التجمع الوطني الديمقراطي. وعندما جاء الحكم العسكري كان أول قراراته قبول المعونة وتوسيع مجرىها. واعتبر أن الخلافات بين الأحزاب بشأنها ما هو إلا مناورات حزبية. وكان البعض يرى أن المعونة الأمريكية والاحتكارات الألمانية تمثل حجراً علي حرية التعامل مع المعسكر الاشتراكي. ومن المؤكد أن موقف عبود لقبولها كان موقفاً منطقياً ومع توجه النظام ومصلحة السودان ولا يشير اختلاف الأحزاب بشأنها إلا إلى تناقض السياسات والمواقف بين الأحزاب السياسية بصورة لا تخضع لأي منطق.

حكومة إبراهيم عبود 17 نوفمبر 1958م:

في 17 نوفمبر 1958م، تم تشكيل حكومة إبراهيم عبود، وهي حكومة عسكرية، بعد انقلاب عسكري. وكان عبود، الذي كان ضابطاً في الجيش، قد قاد الانقلاب. وكانت الحكومة الجديدة تتكون من أعضاء من مختلف الأحزاب السياسية، مما يشير إلى محاولة عبود لتأسيس حكومة وحدة وطنية. ومع ذلك، فإن الحكومة كانت تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الفساد والاضطرابات الاجتماعية. وفي 1959، تم عزل عبود من قبل مجلس قيادة الثورة، وتم تشكيل حكومة جديدة.

وثلاثة ضباط من الجيش فاتفقوا أن يتسلم الجيش السلطة بقيادة الفريق إبراهيم عبود ويحل البرلمان والأحزاب السياسية ثم يعود بعد استقرار الوضع إلى سكناته ويسلم الحكم لحزب الأمة فنفذ عبود الجزء الأول من الخطة في اليوم الذي كان مقرراً لاجتماع البرلمان وهو 17 نوفمبر 1958م فبدأت الحقبة العسكرية الأولى لتضع نهاية لأول نظام ديمقراطي شهده السودان في تاريخه الحديث.

للسلطة مثلاً آخر لفشل الأحزاب السياسية في منح الشعب حكومة تركز جهودها لحل المشاكل الاقتصادية وقضية الوحدة. لموسيقى عسكرية ومارشات وخرجوا للشوارع في العاصمة ليحرقوها مليئة بارتال غمرهم فرحة كبيرة بالانقلاب الذي جدد لهم حياتهم علي الأقل بعد أن سئموا رتبة مساجلات السياسة الديمقراطية الليبرالية العقيمة⁽⁹⁾.

وكما هو معلوم أن أول عمل قامت به الحكومة العسكرية عندئذ كان هو فرض ديكتاتورية غاشمة صادرت الحريات وأرهقت الشعب السوداني في الشمال والجنوب علي السواء* واستخدمت الحل العسكري لاستقرار الأوضاع في الولايات الجنوبية مما أدى إلي فرار أعداد كبيرة من الجنوبيين إلي الدول المجاورة وبالتالي تكوين التنظيمات والأحزاب السياسية⁽¹⁰⁾.

الديمقراطية الثانية 1964م-1969م:

في أكتوبر عام 1964م في مشكلة جنوب السودان وبسبب الندوات التي فتحها الرئيس عبود لكل القوة السياسية للنقاش والوصول إلي حلول لهذه القضية ولكن الأحزاب استقلت هذا الموقف وعمدت إلي انتقاد النظام فحاول الرئيس عبود أن يوق

فدخل الجيش إلى حرم جامعة الخرطوم وفرقها بالقوة واستشهد فيها الطالب أحمد القرشي فانفجرت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد وتحولت إلى عمل سياسي متكامل وصل قمته باستعمال سلاح الإضراب السياسي والعصيان المدني وإصرار الجماهير السودانية على التغيير. وقد تم تشكيل حكومة

وبعد تولي سر الختم الخليفة رئاسة الحكومة في الفترة الانتقالية - 1964م - وقد تميزت الفترة بالصراعات الحزبية والمناورات التي لم تترك مجالاً أمام تنمية البلاد. وفي 1969م، جاءت حكومة الديمقراطية الثانية والتي استمرت حتى انقلاب نميري 1969م. وقد تميزت الفترة بالصراعات الحزبية والمناورات التي لم تترك مجالاً أمام تنمية البلاد. وفي 1969م، جاءت حكومة الديمقراطية الثانية والتي استمرت حتى انقلاب نميري 1969م.

وقد تميزت الفترة بالصراعات الحزبية والمناورات التي لم تترك مجالاً أمام تنمية البلاد. وفي 1969م، جاءت حكومة الديمقراطية الثانية والتي استمرت حتى انقلاب نميري 1969م. وقد تميزت الفترة بالصراعات الحزبية والمناورات التي لم تترك مجالاً أمام تنمية البلاد. وفي 1969م، جاءت حكومة الديمقراطية الثانية والتي استمرت حتى انقلاب نميري 1969م.

حكومة نميري 1969م - 1985م:

تفاقم الأحوال في السودان إذ انشغلت القوي التقليدية بصراعاتها ومصالحها الحزبية الضيقة مما أدى إلى تأزم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى عجز الحكومات الوطنية منذ الاستقلال في معالجة قضية الجنوب. وفي تلك الفترة انتظمت مجموعة من الضباط وأطاحت بحكومة الجنوب في 25 1969م بقيادة العقيد جعفر محمد محمد نميري والذي اعتبر أن حركته امتداد لثورة أكتوبر 1969م. والإمبريالية ويسعى نحو الحل السلمي لمشكلة الجنوب (11).

لم تتمكن الجمعية التأسيسية من إجازة الدستور المرتقب ومن ثم تعرضت البلاد
للحرب الأهلية بين 1963 و 1969. والنزاع انتهت بانقلاب مايو الذي قاده جعفر محمد نميري في
1969/5/25. وقد أعلن الرئيس نميري في التاسع من يونيو 1969م في بيانه
المشهور أن سياسة الحكومة في الجنوب ستقوم علي أساس من الحكم الذاتي الإقليمي
في نطاق السودان الموحد وذكر: "إننا نؤمن بأن الحل النهائي للمشكلة الجنوبية
هو الحل الديمقراطي" (12).

وبالفعل كان حصيلة ذلك البيان عقد اتفاقية أديس أبابا في مارس 1972
والتي استمرت نحو عشر سنوات وانتهت بعدها بتمرد جون قرنق عام 1983.
وقد جاء في البيان أيضاً: "إننا ندرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين
المحلية ومن تحالف معهما من الجنوبيين وأننا نؤمن أيماناً كبيراً بأن وحدة البلاد يجب أن تبني علي ضوء هذه
الحقائق الموضوعية وأن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافته وتقاليده في
إطار الديمقراطية المشتركة" (13).

انتفاضة ابريل 1985 وحكومة الديمقراطية الثالثة 1986م-

1989م:

في الأيام الأولى من شهر ابريل عام 1985
قامت القوات المسلحة بحل الجمعية التأسيسية
والجماهير الإطاحة بالرئيس نميري وفي 6
الانحياز إلي جانب الجماهير والاستيلاء علي السلطة وانتهى بذلك نظام الرئيس نميري
وتم تكوين مجلس عسكري انتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار
الذهب وأعلنت فترة انتقالية لمدة عام تكون في نهايتها انتخابات
السلطة إلي جمعية تأسيسية منتخبة.

الدكتور الجزولي دفع الله يمارس المجلس العسكري السلطة كرأس للدولة في مجال السيادة ويتقاسم السلطة التشريعية مع مجلس الوزراء⁽¹⁴⁾.

نجحت الحكومة الانتقالية نجاحاً باهراً في نقل السلطة إلى الشعب ممثلاً في أحزابه عبر انتخابات عامة في العام 1986م وبدأت بالتالي حقبة جديدة من تاريخ الديمقراطية في السودان.

واجهت الحكومة المنتخبة عدة مهام أولها التخلص من آثار فترة مايو وإصلاح الأوضاع الاقتصادية وإعادة السلام إلى الجنوب. أهداف هذه الفترة هو إصلاح النظام السياسي وإجراء إصلاحات أساسية كحرية التنظيم السياسي والحريات الشخصية⁽¹⁵⁾. وهذا بالتأكيد لا يتحقق في ظل التباينات السياسية والمناورات الحزبية للمنافسة على السلطة والتي شابت ذلك العهد الديمقراطي حتى سقوطه في 30 يونيو 1989م.

حكومة الإنقاذ الوطني 30 يونيو 1989:

في 30 يونيو 1989م تطورات سياسية هامة وأزمة حادة عبرت عن تدهور الأوضاع الداخلية والخارجية لحكومة الديمقراطية الثانية وانقسام الجبهة الداخلية في الوقت الذي كانت تعاني البلاد فيه الحصار الاقتصادي والعسكري. واهم ما ميز هذه الفترة وأطاح بها هو تدهور الأوضاع العسكرية في الجنوب واستغلت الحركة الشعبية بالجنوب ضعف الأحزاب السياسية في السيطرة على الأوضاع وانشغالها بالصراعات بينها واحتلت أجزاء كبيرة من الجنوب وتفاقمت المشكلة والتي استدعت تدخلات دولية وإقليمية. وفي هذه الأثناء تبني الحزب الاتحادي الديمقراطي التفاوض مع الجنوبيين وتمخض عن ذلك اتفاقية الميرغني قرنق والتي تم التنازل فيها عن الشريعة الإسلامية والتي كان من المقرر لها أن تجاز داخل الجمعية التشريعية في 2 يونيو 1989م ولكن قبل ذلك التاريخ وفي يوم 30 يونيو 1989م قام الإسلاميون بانقلاب عسكري وهو الثالث في تاريخ السودان بقيادة عمر حسن

المعسكرين الشرقي والغربي (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) التي كانت تعيق علاقات وأنجازات البلدان العربية في ذلك الزمان كما أن الحكومات الديمقراطية قد انشغلت أيضاً بالمناورات السياسية والصراع حول السلطة لذلك أهملت مهامها الحقيقية تجاه الشعب والوطن مما افرز أزمة الحكم والسلطة وساهم بقدر كبير في عدم الوفاق الوطني الذي لازم كل هذه الحكومات الوطنية المتعاقبة عبر تاريخها السياسي.

وقد أصبح واضحاً أن الحكومات الوطنية المتعاقبة تهتم بالخطة السياسية التي تخدم مصالحها أكثر من تلمسها للمشكلة الحقيقية بالسودان لأن الرأي العام السوداني يحتاج إلى عمل ايجابي يؤكد ويؤيد ما تذهب إليه الحكومة دائماً في تصريحاتها فان ذلك كان سيكون فيه الدليل القاطع لتوفر النوايا الحسنة بين الحكومة.

عموماً نقول أن ما يبذل الآن من جهود داخلية وخارجية لوحدة الصف الوطني تحتاج إلى العمل بإخلاص وإخاء وأمانة تستلزم إشراك كل التباينات في هذا الوطن والتي لا جدال في أنها هي الأساس المتين لمواجهة التحديات التي تقود للانحياز التاريخي المواجه لمهام القومية المتناسكة والمواجهة لمهام الحركة الوطنية والوفاق الوطني.

المصادر والمراجع

أولاً المصادر:

- (1) الوقائع الرسمية مجلس الشيوخ جلسة الاثنين 1955/12/26م والوقائع الرسمية مجلس
الأمم المتحدة 48 1955/12/26.
- (2) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : 854 21 1953 9 10 11.
- (3) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : 14/247/C10 : 1969.
- (4) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : B14/P247/1969I/C10 : 1969.
- (5) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : مجلد رقم 124.
- (6) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : 162.
- (7) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : 443 1985/4/7.
- (8) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : 443 1985/4/7.

ثانياً المراجع:

- (1) إبراهيم محمد حاج موسي؛ التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان 1970.
- (2) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : (وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم
والجوبا) 1 1988.
- (3) محمد محمد احمد كزار: دور التعليم في السودان 1988.
- (4) محمد محمد احمد كزار؛ انتخابات وبرلمانات السودان : دور التعليم في التنمية : 1988.
- (5) المجلس القومي للتعليم والثقافة : دور التعليم في التنمية : 1983-2000 (مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان
1983-2000) : ماجستير علوم سياسية - 2000.
- (6) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن: دور التعليم في التنمية : رسالة ماجستير : 2005.

الهوامش:

- (1) إسماعيل محمد علي: السودان بين مصر وبريطانيا (وقفات في تاريخنا) ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1988، ص 412.
 - (2) - إسماعيل محمد علي: السودان بين مصر وبريطانيا (وقفات في تاريخنا) ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1988، ص 854.
 - (3) إبراهيم محمد حاج موسي؛ التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1970، ص 62.
 - (4) محمد محمد أحمد كرار؛ انتخابات وبرلمانات السودان، ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1970، ص 339.
 - (5) إبراهيم محمد حاج موسي؛ مرجع سابق، ص 339.
 - (6) الوقائع الرسمية لمجلس الشيوخ جلسة الاثنين 1955/12/26م والوقائع الرسمية لمجلس النواب السوداني جلسة 48، 1955/12/26.
 - (7) إسماعيل محمد علي: السودان بين مصر وبريطانيا (وقفات في تاريخنا) ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1988، ص 162.
 - (8)³ إسماعيل محمد علي: السودان بين مصر وبريطانيا (وقفات في تاريخنا) ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1988، ص 339.
 - (9) محمد محمد أحمد كرار: الانقلابات العسكرية في السودان، ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1988، ص 41.
- * وقد تم اتخاذ إجراءات عسكرية ضد المواطنين في الجنوب في السودان، وقد أدت هذه الإجراءات التي إتخذها الجيش إلى فرار آلاف من أبناء الجنوب إلى خارج السودان وقد لجأوا إلى يوغندا وكينيا.
- بالمساعدات المالية والمعنوية إلى أن ظهرت في 1962م (التي شكلت مرحلة
- المزيد من التفاصيل انظر فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن: (وقفات في تاريخنا).

- (10) مكي مكي : مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان (1983-2000) ماجستير علوم سياسية - جامعة القاهرة 2000 م ص 30.
- (11) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن: مكي مكي - الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2000 م ص 79.
- (12) مكي مكي : 14/247/C10: مكي مكي - الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2000 م ص 79.
- 1969 م مكي مكي - الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2000 م ص 79.
- (13) مكي مكي : مكي مكي - الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2000 م ص 79.
- (14) مكي مكي : مكي مكي - الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2000 م ص 79.
- (15) مكي مكي : مكي مكي - الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2000 م ص 79.
- (16) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن: مكي مكي - الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2000 م ص 242.